E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2006/119
1 February 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الثانية والستون

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومتابعة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان

تقرير البعثة التي اضطلعت بها المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى قيرغيزستان عن الأحداث في أنديجان، أوزبكستان، ١٣-١٤ أيار/مايو ٢٠٠٥

تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان

(A) GE.06-10550 080306 090306

موجز

أسفرت الأحداث التي اندلعت في أنديجان، أوزبكستان، خلال الفترة الواقعة بين ١٢ و١٤ أيار/مايو ٢٠٠٥، عن وفاة أشخاصٍ يتراوح عددهم بين ١٧٦ وربما عدة مئات من الرجال والنساء والأطفال. وأمام هذه الأحداث، طلبت المفوضة السامية لحقوق الإنسان من حكومة أوزبكستان أن تسمح لها بإرسال لجنة تحقيق مستقلة إلى أوزبكستان. ولكنها لم تتلق أي رد إيجابي، فقررت إرسال بعثةٍ من المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى قيرغيزستان المجاورة خلال الفترة من ١٣ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وقد تمثل الغرض من هذه البعثة في جمع معلومات من شهود العيان الذين فروا إلى قيرغيزستان، وذلك كخطوةٍ تحضيرية للاتفاق في نهاية المطاف على إجراء تحقيق دولي مستقل.

وليس الهدف من هذا التقرير هو تقديم صورةٍ كاملة عما حدث في أنديجان، فالصورة لن تكتمل إلا على أساس إجراء تحقيق دولي شامل ومستقل تتاح أثناءه الإمكانية المناسبة لدخول أوزبكستان، وإنما الهدف منه هو إلقاء الضوء على سير الأحداث كما تكشفت من الإفادات المتطابقة إلى حدٍ كبير التي قدمها إلى بعثة المفوضية السامية لحقوق الإنسان شهود عيان تمت مقابلتهم في قيرغيزستان. والتقرير يركّز على المزاعم الواسعة الانتشار التي تفيد بوقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والتي تبرز من خلال هذه الإفادات، ويقدم توصيات تؤكد ضرورة مواصلة التحقيق.

والشهادات المتطابقة والموثوقة التي أدلى بها شهود العيان تفيد بكل تأكيد بارتكاب قوات الجيش والأمن الأوزبكية انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الحياة على النحو الذي تنص عليه المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ٢٤ من دستور أوزبكستان. وقد انتهكت أحكام عديدة من أحكام المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. ومن غير المستبعد، استناداً إلى روايات شهود العيان المستجوبين، أن تكون هذه الأحداث قد بلغت حد القتل الجماعي.

وفي ضوء هذه الاستنتاجات، فإن التوصيات الواردة في هذا التقرير تشمل ما يلي:

(أ) ضرورة إنشاء لجنة دولية لتقصي الحقائق توكل إليها مهمة التحقيق في كل ما ارتكب من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان خلال الأحداث التي اندلعت في أنديجان والأحداث ذات الصلة، وتحديد وقائع وظروف هذه الانتهاكات والمسؤولين عنها. وينبغي أن تضم هذه اللجنة خبراء في الطب الشرعي وفحص القذائف، فضلاً عن محققين للتحقيق في مسرح الجريمة. وينبغي لحكومة أوزبكستان أن تتعاون مع اللجنة تعاوناً تاماً. ويطلب من اللجنة أن توصي باتخاذ أي إجراء آخر تعتبره ضرورياً؛

(ب) وجود حاجة ملحة إلى وقف ترحيل الأوزبكيين طالبي اللجوء وشهود عيان حوادث أنديجان إلى أوزبكستان لاحتمال تعرضهم للتعذيب في حال عودتهم. ووفقاً لما سبق وأشارت إليه مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، من الضروري أن ينقل اللاجئون الأوزبكيون المعترف بهم وطالبو اللجوء في قيرغيزستان، على وجه السرعة، إلى بلد ثالث، وقد اتخذت المبادرات المناسبة لذلك. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتولى تنفيذ هذه المهمة تحت إشراف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛

(ج) وجوب منح المجتمع الدولي إمكانية الاتصال بطالبي اللجوء الأربعة الذين تم ترحيلهم من قيرغيزستان إلى أوزبكستان؛

(د) إمكانية أن ينظر المجتمع الدولي في ضرورة إنشاء آلية عامة للجنة حقوق الإنسان في ضوء النمط الثابت لانتهاكات حقوق الإنسان.

واستناداً إلى النتائج التي آلت إليها بعثة المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وجهت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان رسالة إلى رئيس جمهورية أوزبكستان تكرر فيها طلب إجراء تحقيق دولي مستقل. لكنها لم تتلق بعد أي ردٍ في هذا الصدد.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
مقدمـــــة	١ -٧	٥
أولاً - المحاكمة التي سبقت أحداث أنديجان	٨ -١١	٦
ثانياً - أحداث أنديجان في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٥	١٢-٣٢	٦
ثالثاً - حالة طالبي اللجوء الأوزبكيين	٣٣-٣٧	١٠
رابعاً - المعايير الدولية وأحداث أنديجان	٣٨-٤٩	١١
ألف- الإطار القانوني الدولي: معاهدات حقوق الإنسان والالتزامات الأخرى..	٣٩-٤٠	١١
باء- تقييم هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان للوضع في أوزبكستان .	٤١-٤٢	١١
جيم- انتهاك الالتزامات الدولية	٤٣-٤٩	١٢
خامساً - الاستنتاجات والتوصيات	٥٠-٥٧	١٣
ألف- الاستنتاجات	٥٠	١٣
باء- التوصيات	٥١-٥٧	١٣

مقدمـــــة

١- أســفرت الحــوادث التي اندلعت في أنديجان، أوزبكستان، خلال الفترة الواقعة بين ١٢ و١٤ أيار/مايو ٢٠٠٥ عن وفاة أشخاص يتراوح عددهم بين ١٧٦ وربما عدة مئات من الرجال والنساء والأطفال. وقد فر من أنديجان زهاء ٥٠٠ ناجٍ من هذه الأحداث وعبروا الحدود إلى قيرغيزستان وكانوا يقيمون، وقت القيام بالبعثة، في مخيم يقع بالقرب من جلال آباد (قيرغيزستان).

٢- وفي ١٨ أيــار/مــايو ٢٠٠٥، طالبت المفوضة السامية لحقوق الإنسان بإجراء تحقيقٍ دولي في الأسباب والظروف التي أدت إلى اندلاع الحوادث في أنديجان. وقد أيد الأمين العام هذا الطلب. ولكن لم يتم تلقي أي ردٍ إيجابي حتى الآن. ولهذا، قررت المفوضة السامية إرسال بعثةٍ من المفوضية إلى قيرغيزستان المجاورة.

٣- وقــد كلفــت هذه البعثة بمهمة جمع معلوماتٍ عن أسباب وظروف اندلاع هذه الحوادث في أنديجان، وكان الغرض منها أن تشكل خطوة تحضيرية لاحتمال إجراء تحقيقٍ دولي مستقل في هذه الحوادث. وعملت البعثة تحديداً على:

- جمع معلومات من شهود عيان ومن آخرين لديهم اطلاع موثوق به على الأحداث التي اندلعت، مــنذ ١٢ أيــار/مايو ٢٠٠٥، داخل مدينة أنديجان وعلى أطرافها عن المزاعم التي تفيد بوقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ارتكبت هناك خلال ذلك الموقف؛

- تحديد الوقائع والظروف المتعلقة بهذه الانتهاكات والمسؤولين عنها، قدر الإمكان؛

- تقديم توصيات بشأن ضرورة مواصلة التحقيق.

٤- وقد اضطلعت البعثة بمهمتها في قيرغيزستان خلال الفترة من ١٣ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وكان المصــدر الرئيسي للمعلومات التي ارتكزت إليها استنتاجات البعثة هو الاجتماعات والمقابلات المطولة مع شهود عيان هذه الحوادث. فقد قابلت البعثة، تحديداً، ٣٨ أوزبكياً شاهد عيان في مخيم جلال آباد ومرافق الاحتجاز في جــلال آباد وأوش (أُخرج بعض شهود العيان من المخيم ووضعوا في مرافق الاحتجاز المذكورة). وبالإضافة إلى هذه المقابلات، جمعت المفوضية ٦٢ إفادة خطية من شهود عيان لأحداث أنديجان كانوا في المخيم.

٥- واتبعت البعثة نمطاً ثابتاً في مقابلاتها، وسئل الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات نفس الأسئلة وفق ترتيــب مــتفق علــيه، إما بمفردهم أو بوجود شخص يثقون به. وقبل البدء بالمقابلة، كان أفراد البعثة يبينون للأشخاص المعنيين الغرض من هذه البعثة واختصاصاتها ويوضحون لهم أن الأسماء والإفادات ستبقى طي الكتمان.

٦- ولــيس الغــرض من هذا التقرير تقديم صورة كاملة عما حدث في أنديجان؛ إنما إلقاء الضوء على تتابع الأحــداث كمــا ظهــرت مــن الإفادات التي قدمها إلى بعثة المفوضية السامية لحقوق الإنسان شهود عيان في قيرغيزستان. والتقرير يركز على الإدعاءات الموثوق بها التي تفيد بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والتي تبرز من خلال هذه الإفادات، ويقدم توصيات بشأن ضرورة مواصلة التحقيق.

٧- واستناداً إلى النتائج التي توصلت إليها البعثة، وجهت المفوضة السامية لحقوق الإنسان رسالة إلى رئيس أوزبكستان في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، تكرر فيها طلب إجراء تحقيق دولي مستقل. واعتبرت أن هذا التحقيق بالغ الأهمية لأن المعلومات الواردة من حكومة أوزبكستان عن الحوادث في أنديجان اختلفت اختلافاً كبيراً عن الإفادات التي أدلى بها شهود العيان أمام بعثة المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

أولاً - المحاكمة التي سبقت أحداث أنديجان

٨- ربطت الإفادات المتطابقة لشهود العيان الناجين من أحداث أنديجان بين المظاهرة التي نظمت في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٥ والمحاكمة التي أجريت لـ ٢٣ شخصاً والتي كانت قد بدأت في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

٩- وكان الأشخاص المحاكمون، والمشار إليهم في هذا التقرير برجال الأعمال، ناشطين في مجالات مختلفة من إنتاج وتسويق الأغذية والأنسجة والسلع في أنديجان. وكانوا يوفرون فرص عمل لآلاف عديدة من العمال في المنطقة إلى أن اعتقلوا صيف عام ٢٠٠٤.

١٠- وأجرت البعثة مقابلة مع ستة من رجال الأعمال الـ ٢٣. وقد أخبروا البعثة، هم وأقرباء لرجال الأعمال الآخرين وموظفون سابقون لديهم، أنهم تلقوا تهديدات متكررة بالإساءة البدنية والجنسية والذهنية أو تعرضوا لهذه الإساءة فعلاً أثناء فترة الاحتجاز السابقة للمحاكمة. كما زعموا أنهم أُكرهوا على توقيع الاعترافات. وعلاوةً على ذلك، زعموا أن الإمكانية التي أتيحت لهم للاتصال بالمحامين وبأفراد الأسر خلال هذه الفترة كانت محدودة للغاية. واستنتجت البعثة من المعلومات التي استطاعت جمعها من بعض المدعى عليهم والأشخاص الذين حضروا المحاكمة أن هذه المحاكمة قد اعتبرت على نطاق واسع غير منصفة.

١١- ووفقاً للإفادات المتطابقة الواردة من شهود العيان، فإن المظاهرات كانت تنظم كل يوم أمام مبنى المحكمة منذ بداية المحاكمة حتى نهايتها. وزُعم أن عدد المتظاهرين قد ازداد إلى أن وصل إلى عدة مئات أو آلاف في نهاية المحاكمة.

ثانياً - أحداث أنديجان في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٥

١٢- لقد سبق المظاهرة التي جرت في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٥ في ساحة بابور، الساحة الرئيسية في أنديجان، حدثان، الأول كان استيلاء عناصر مجهولة الهوية على سجن أنديجان، وتحرير السجناء خلال العملية، والثاني الاستيلاء في أثناء ذلك، أو فيما بعد، على مبنى الإدارة الإقليمية (خوكيميات). ولم تتلق بعثة المفوضية السامية لحقوق الإنسان سوى معلومات محدودة عن كلا الحدثين. لكن ما حدث في الواقع يتطلب إجراء تحقيقٍ أعمق لما كان لذلك على ما يبدو من أثرٍ على تتابع الحوادث التي أعقبته.

١٣- وقد تبين من المعلومات القليلة التي وضعت تحت تصرف البعثة ومن المقابلات التي أُجريت مع أشخاص كانوا موجودين في السجن عشية يوم ١٢ أيار/مايو أنه حدث إطلاق نارٍ داخل السجن أو على أطرافه في منتصف الليل تقريباً بينما كان السجناء نائمين. وزعم معظم الشهود أن أبواب الزنزانات قد فُتحت فجأةً، من قِبَل سجناء آخرين أو من قِبَل أفراد حال الظلام دون تحديد هويتهم. والأشخاص الذين تم تحريرهم وإجراء مقابلات معهم لم

يـــتذكروا مـــا إذا كان هناك أي حراس في الممر، وذلك رغم ادعاء البعض مشاهدة مدنيين داخل السجن. وثمة إفادات متطابقة تشير إلى العثور على حارسين ممددين بالقرب من بوابة السجن، إما مقتولين أو مصابين بجروح. وعليه، فإنه لم يكن من الواضح ما إذا كان تحرير السجناء قد تم بمساعدةٍ داخلية أو خارجية.

١٤- وأفاد شهود عيان بأن أحد الأشخاص المجهولي الهوية الموجودين في الحشد خارج السجن قال، فيما بعد، إن السجناء يمكن أن يطالبوا بحقوقهم وأن يعقدوا اجتماعاً في الساحة الرئيسية. وقد سمع أحد شهود العيان تعليقاً مفاده أن الرئيس كريموف سيأتي إلى أنديجان. وأفاد بعض الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات بأن مجموعة من السجناء سارت باتجاه مركز المدينة، فوصلته عند الفجر.

١٥- كمـــا أُدلي بإفـــادات تبين أن الاستيلاء على مبنى الإدارة الإقليمية (خوكيميات) قد حدث إما في أثناء وقوع الحادثة الآنفة الذكر أو في أعقابها. بيد أن البعثة لا تملك سوى معلوماتٍ محدودة عن ذلك الحدث وتفاصيله ومنفذيه.

١٦- ورغـــم أن أغلبية المقابلات التي أجرتها البعثة قد أعطت الانطباع بعدم توفر أية معلومات عامة عن أي حدث هام مرتقب في ١٣ أيار/مايو، فقد أوحت الإفادات الفردية باحتمال أن يكون خبر الاجتماع في الساحة الرئيسية قد شاع تماماً بين الناس، لكن الغموض ظل يشوب الغرض من الاجتماع ومصدر تنظيمه أصلاً. ويدعي قريـــب لأحد رجال الأعمال أنه تلقى مكالمة هاتفية من شخص مجهول في ١٢ أيار/مايو يعلن فيها عن اجتماع ســـينظم في الســـاحة الرئيسية غداة ذلك اليوم، وأخبر البعثة أن عدة عائلات أخرى لرجال الأعمال قد تلقت مكالمات هاتفية مماثلة. وتقول إفادات عديدة إن بعض الأطفال علموا في المدرسة أن السنة الدراسية ستنتهي هذا العام في ١٢ أيار/مايو وليس كالمعتاد في ٢٥ أيار/مايو.

١٧- بيد أن الغالبية العظمى من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم علموا أن اجتماعاً سيعقد في الساحة الرئيسية في صبيحة يوم ١٣ أيار/مايو فقط، والبعض يدعون أنهم علموا بهذا الحدث عندما كانوا في طريقهم إلى السوق أو حتى في السوق ذاته. وقال هؤلاء المستجوَبون إنه كان من الواضح منذ الصباح الباكر ليوم ١٣ أيار/مايو أن هذا الاجـــتماع سيكون فرصةً فريدة للتعبير عن شواغلهم وإطلاع الآخرين عليها صراحة. وعلاوةً على ذلك، يرى شهود عيان أنه ينبغي النظر إلى مظاهرة ذلك اليوم في سياق المظاهرات السابقة المرتبطة بمحاكمة رجال الأعمال.

١٨- غير أن الوصول إلى الساحة لم يخل من المشاكل. فقد أخبر أولئك المستجوبون البعثة مراراً بأن الحواجز وضـــعت على الطريق وعلى بعد خمسة كيلومترات تقريباً من المركز. وكانت تتواجد عموماً عند هذه الحواجز عناصر من شرطة المرور وأفراد من الجيش. كما كانت توجد عند بعضها ناقلات جند مدرعة. وقد أبلغت البعثة، باســـتمرار، بأنـــه لم يكن يسمح للسيارات بعبور الحواجز، على الأقل تلك الأقرب إلى الساحة، غير أن بعض المستجوبين قالوا إنهم لم يجدوا صعوبة في الوصول إلى الساحة مشياً على الأقدام. وعلمت البعثة أن ضباط الأمن المـــتواجدين عند الحواجز لم يقدموا أي معلومات للأشخاص الراغبين في عبورها عن احتمال وجود أوضاع غير آمنة في مركز المدينة.

١٩- ويعـــتقد العديـــد من الأشخاص الذين استجوبتهم البعثة أن عدداً كبيراً من الأشخاص كان متجمعاً في الســـاحة بحلول الساعة السادسة صباحاً، وقد بلغ "١٠٠ شخص على الأقل" وفقاً لأحد شهود العيان، ثم راح

آخرون يتوافدون إليها تدريجياً. وقدر هؤلاء المستجوبون عدد الوافدين بأنه كان يتراوح بحلول الساعة التاسعة بين ٢ ٠٠٠ و٣ ٠٠٠ شخص. وأعلم شاهد عيان البعثة بأن الأشخاص كانوا في ساعات اليوم الأولى يناقشون على الأغلب الشواغل المشتركة بينهم. ثم جرى وضع ميكروفون ومكبرات للصوت على منصة موجودة في الساحة.

٢٠- ولقد قيل مراراً أن نمطاً ثابتاً من إطلاق متزايد للنار كان يحدث منذ حوالي الساعة التاسعة صباحاً على فترات منتظمة ولم يتوقف إلا بعد الظهر. ولم يكن واضحاً ما الذي دفع إلى إطلاق النار هذا. وقد أخبر عدة شهود بعثة المفوضية أنه كانت هناك ناقلة جند مدرعة تمر كل ساعة أو ساعتين تقريباً تليها شاحنة ممتلئة بالجنود المسلحين وتتجهان نحو الساحة وتطلقان النار عشوائياً على الحشد. ويعتقد هؤلاء المستجوبون أن كثافة النيران كانت تزداد في كل مناسبة. ولم تكن هناك أية تحذيرات تطلق قبل إطلاق النار. وقد أُعلن في الساعة التاسعة صباحاً عن مقتل عدة أشخاص.

٢١- وانتقى العديد من شهود العيان حادثة واحدة محددة تتعلق بصبي زُعم أنه قتل خارج مبنى الخوكيميات. ويقول أحد هؤلاء الشهود إن الأشخاص الذين كانوا في الحشد والذين شاهدوا عملية القتل "أرادوا قتل الجنود حالاً، لكن المدنيين المسلحين تدخلوا". وأخبر شاهد آخر بعثة المفوضية أن "الأشخاص كان يتملكهم غضب شديد إلى درجة أنهم عندما رأوا ضباط الأمن، الذين كان بعضهم يرتدي زياً مدنياً، جردوهم من سلاحهم واقتادوهم إلى داخل مبنى الخوكيميات"، الذي قيل إنه تم الاستيلاء عليه في وقت مبكر من ذلك اليوم.

٢٢- ويبدو أن هذه الحادثة كانت الإشارة الأولى لعملية اختطاف رهائن ربما استمرت إلى بعد الظهر، وقيل إنها جاءت كرد على عمليات إطلاق النار المتكررة من جانب قوات الأمن. وقد أخبر الشهود الذين كانوا داخل مبنى الخوكيميات البعثة أنهم شاهدوا في الطابق الأول أشخاصاً مصابين تقدم إليهم الإسعافات الأولية. وظنوا أن الطابق الثاني من المبنى قد استخدم للاحتفاظ بالرهائن في ذلك اليوم رداً على عمليات إطلاق النار؛ لكنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى هذا الطابق. ولاحظ بعضهم وجود مدنيين مسلحين داخل المبنى.

٢٣- ويدعي أحد شهود العيان أنه شاهد، بُعيد منتصف اليوم، ما بين ٣٠ و٤٠ شخصاً قضوا نحبهم أثناء عملية إطلاق النار، بينما قدم آخرون أرقاماً تبلغ ضعف ذلك. ويعتقد شهود عيان أن الأشخاص المحتشدين لم يكونوا راغبين في مغادرة الساحة الرئيسية في الساعات التالية، على الرغم مما انتابهم من خوف جراء ما شهدوه من عمليات إطلاق نار في الصباح. وتحسباً لاحتمال وصول الرئيس كريموف، أدركوا أن هذه كانت فرصتهم الأولى وربما الأخيرة للتعبير صراحةً عن مشاكلهم وشواغلهم المتعلقة بالوضع الحالي. وعلاوةً على ذلك، ورغم أن الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات كانوا، بلا شك، مترعجين جداً من السلطات المحلية فإنهم لم يغادروا الساحة لاعتقادهم الراسخ بأن الوضع سيتحسن ما إن يعلم الرئيس بالأمر.

٢٤- وفي الفترة ما بين الساعة الخامسة والساعة السادسة مساءً، اندلع إطلاق نار كثيف من ثلاث جهات مستهدفاً الحشد المتجمع في الساحة. وقال بعض الشهود إن المحتشدين حاولوا مغادرة الساحة، لكن جميع المنافذ كانت قد أغلقت باستثناء واحد منها، هو شولبون بروسبكت، المؤدي إلى الشمال. وقال أحد الشهود: "أدركت فجأة أنني وقعت في المصيدة كالفأر". وقد أُخبرت البعثة مراراً بأن الساحة الرئيسية والشوارع المحيطة بها كانت آنذاك تكتظ بالناس.

٢٥- وتفيد روايات قدمها شهود عيان بأن الحشد انقسم إلى مجموعة صغيرة ضمت ٣٠٠ شخص تقريباً، ورتل أكبر غالبيته من النساء والأطفال الذين كانوا وسط هذا الحشد. وكان يتقدم كل مجموعة رهائن أخرجوا من مبنى الخوكيميات، وبلغ عددهم نحو ١٠ و٢٥ رهينة على التوالي. ويعتقد شهود عيان أن المتظاهرين وضعوا الرهائن أمام كلتا المجموعتين اعتقاداً منهم أن قوات الأمن لن تطلق النار على أفرادها وعلى ممثلي السلطات. وقد غادرت المجموعتان الساحة، متجهتين شمالاً نحو سينما شولبون. وما أن وصلت المجموعة الأولى عند مفرق يصل بين شولبون بروسبكت وأوليتسا بارنوفايا، أي منتصف الطريق تقريباً في اتجاه السينما، أدرك الحشد أن الشوارع الفرعية قد أغلقت بالحافلات. وقد وردت إلى بعثة المفوضية إفادات متطابقة ومستفيضة بأن أكثف عملية إطلاق للنار كانت قد بدأت في تلك النقطة، واستهدفت الحشد والمتظاهرين والرهائن على حد سواء. وكان إطلاق النار المتواصل يأتي من نهاية شارع شولبون بروسبكت، حيث تمركزت ناقلات جند مدرعة، ومن جنود منتشرين على جانبي الشارع ومن قناصين يطلقون الرصاص من المنازل والمخازن على حافتي الشارع. وقال شهود عيان جازمين إن كميناً قد نصب لهم.

٢٦- ويقول شهود عيان كانوا في المجموعة الثانية إن الجثث كانت مرمية فوق بعضها البعض في شولبون بروسبكت. وكان الناس يتراكضون فوق هذه الجثث هرباً من وابل الرصاص. وقد وصفت إحدى شهود العيان كيف صُدمت عندما دفعها الهلع للهرب مروراً فوق القتلى والجرحى. ويبدو أن عملية إطلاق النار ازدادت كثافة بينما كان المدنيون يتجهون أقصى الشمال. وأفاد شهود عيان بأن الأشخاص كانوا يحاولون الاختباء خلف الشجر لكنهم أصيبوا برصاص القناصين. وقد تراوحت التقديرات التي قدمها شهود العيان لعدد القتلى أثناء الفترات التي ازداد فيها إطلاق النار كثافةً بين ٢٠٠ و٧٠٠ شخص. وقال أحد الشهود إن "الجنود كانوا يطلقون النار على كل شخص ملقى على الأرض، سواء أكان جريحاً أو ميتاً أو حياً". وقال شاهد آخر إن "النار كانت تطلق من جديد على كل من تحرك أو رفع رأسه".

٢٧- وأفاد بعض من تمت مقابلتهم بأن الأشخاص الذين بقوا أحياءً وجدوا سبيلاً للهرب عبر الطريق الضيقة والوعرة أوليستا باينال مينال. ويقول بعض الشهود إن ما يقرب من ألف شخص فروا عبر هذه الطريق أثناء عملية إطلاق النار.

٢٨- ويقول شاهدا عيان إن الجنود نزلوا فيما بعد إلى شارع شولبون بروسبكت وأجهزوا على المزيد من الجرحى. وأكدت إفادات نفس الشاهدين أن ناقلات الجند المدرعة كانت تسير فوق الموتى والجرحى. وفي أثناء ذلك اليوم، انتشرت شائعات مفادها أن الجرحى الذين نقلوا إلى المستشفى قد قتلوا أيضاً: فقد أكد ذلك شاهد عيان مصاب كان قد نقل إلى المستشفى.

٢٩- وأشار عدد من الأشخاص ممن قابلتهم بعثة المفوضية إلى أن عدداً كبيراً من الجنود الذين شوهدوا ذلك اليوم لم يكونوا على الأغلب من أنديجان ولا من المنطقة. وكثيراً ما أشار إليهم شهود العيان بأنهم عناصر من القوات الخاصة (سبتسانا). بل قال البعض إن الجنود كانوا أطول كثيراً ممن اعتادوا رؤيتهم يومياً في المدينة، كما أن بشرتهم كانت مختلفة. والافتراض الضمني هو، كما يبدو، أنه لو كان الجنود من أنديجان لما أطلقوا النار على أهاليهم. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر شهود عيان كثر أنهم شاهدوا أشخاصاً مسلحين في ثياب مدنية، إنما يرتدون تحتها بِدلاً عسكرية؛ وقد لوحظ وجود بعض هؤلاء الأشخاص في الحشد المتجمع في الساحة الرئيسية.

٣٠- ويقول أولئك الذين أجريت معهم مقابلات إن المجموعة التي هربت عن طريق أوليتسا باينال مينال وصلت القرية الحدودية تيشيك - تاش بعدما سارت لمدة تزيد عن عشر ساعات. وقد أخبر شهود عيان البعثة أن الجنود كانوا في انتظارهم هناك. وقيل إن ١٠ أشخاص، ومعظمهم من النساء، قد قتلوا، فضلاً عن شخصين من سكان القرى المحلية، وذلك عندما حاولوا اجتياز أحد الحواجز. وعندما وصل أفراد المجموعة الحدود، قاموا بمحاولات عديدة لعبورها. فتمكن بعض الرجال على ما يبدو من عبور النهر، إنما بعد مفاوضات مع سلطات الحدود، وسمح للآخرين في نهاية المطاف بعبور الجسر إلى قيرغيزستان المجاورة.

٣١- ولم يكن في استطاعة بعثة المفوضية السامية لحقوق الإنسان الحصول على معلومات بشأن ما حدث في أنديجان عقب حوادث ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٥، ذلك لأن الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات كانوا في قيرغيزستان منذ ذلك الوقت وحتى الآن.

٣٢- والروايات المتعلقة كالأحداث والرقم الإجمالي للوفيات تختلف باختلاف المصادر. فمن جهة، يقدر المدعي العام لأوزبكستان العدد الإجمالي للوفيات بـ ١٧٣ شخصاً. بينما تفيد مزاعم أخرى بأن العدد الحقيقي للوفيات يتجاوز كثيراً ذلك الرقم. وتقدر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على سبيل المثال، عدد الوفيات ما بين ٣٠٠ و٥٠٠ شخص؛ في حين تلقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان معلومات بأن ما يقرب من ٤٠٠ جثة كانت مكومة حول المدرسة رقم ١٥ أمام سينما شولبون في الصباح الباكر ليوم ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٥. كما حصلت المفوضية على معلومات بأن موظفين في مشرحة أنديجان قد أُجبروا على تزوير سجلات الوفيات. وهذه التقديرات المتباينة جداً تؤكد ضرورة إجراء تحقيقات مستقلة لتحديد الوقائع والظروف التي جرت في ظلها عمليات القتل.

ثالثاً - حالة طالبي اللجوء الأوزبكيين

٣٣- بعد أن مكث أولئك الذين فروا من أنديجان لمدة ثلاثة أسابيع في مخيم قريب جداً من الحدود بين أوزبكستان وقيرغيزستان تم نقلهم إلى داخل أراضي قيرغيزستان إثر النداءات التي وجهتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان والتي أبدت فيها قلقاً على سلامتهم. وقد سجلت السلطات القيرغيزية هؤلاء الأوزبكيين منذ ذلك الحين كطالبي لجوء.

٣٤- وفي ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، فصلت السلطات القيرغيزية ١٦ أوزبكياً طالباً للجوء عن المجموعة واقتادتهم إلى مرافق للاحتجاز في جلال آباد، وذلك بناءً على طلب بتسليمهم قدمه المدعي العام لأوزبكستان يقول فيه إن هؤلاء الأشخاص مجرمون. وقد أُعيد أربعة منهم في اليوم ذاته إلى أوزبكستان دون علم المفوضية، ومن المفترض أن يكونوا الآن محتجزين لدى السلطات الأوزبكية. ولم تتح لأي وكالة دولية إمكانية الاتصال بأولئك الأشخاص الأربعة. وبعد عدة أيام، نقل الباقون، وعددهم ١٢ شخصاً، من جلال آباد إلى مرفق احتجاز أكبر موجود في أوش. وقد نقلوا عبر الأراضي الأوزبكية، فتعذر على المفوضية مواكبة عملية النقل طوال الطريق.

٣٥- وفي مساء يوم ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أُخرجت مجموعة أخرى من طالبي اللجوء تضم ١٧ شخصاً من المخيم، بالاستناد أيضاً إلى طلب تسليم قدمه المدعي العام لأوزبكستان، وقد نقلوا أولاً إلى مرافق احتجاز جلال آباد ثم إلى أوش، وقد نفذ ذلك مجدداً عبر الأراضي الأوزبكية. وتلقت المفوضية معلومات بأن المدعي العام لأوزبكستان قدم طلب تسليم آخر يتعلق بعددٍ يفوق ١٠٠ شخص.

٣٦- وبالنظر إلى عودة ٤ أشخاص من طالبي اللجوء إلى أوزبكستان وإخراج ٢٩ آخرين من المخيم ونقلهم إلى مرافق الاحتجاز، فقد عم شعور بالخوف الشديد أوساط الباقين في المخيم من طالبي اللجوء بشأن مصيرهم.

٣٧- وقد حث كل من المفوضة السامية لحقوق الإنسان والمفوض السامي لشؤون اللاجئين حكومة قيرغيزستان على الامتناع عن إعادة أي أوزبكي آخر من طالبي اللجوء إلى أن تنتهي عملية تحديد وضعهم القانوني بما ينسجم مع المعايير الدولية.

رابعاً - المعايير الدولية وأحداث أنديجان

٣٨- يجب احترام حقوق الإنسان الأساسية في أوقات السلم كما في أوقات النزاع. ولئن كان القانون الدولي يقر بحق الدولة في اتخاذ التدابير للمحافظة على سلطتها وقانونها ونظامها أو لإعادة فرض هذه السلطة وهذا القانون وهذا النظام أو للدفاع عن سلامة أراضيها، فإنه يشترط أن لا تتنافى التدابير المتخذة مع حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

ألف - الإطار القانوني الدولي: معاهدات حقوق الإنسان والالتزامات الأخرى

٣٩- لقد صدقت أوزبكستان على ست من المعاهدات الرئيسية السبع الخاصة بحقوق الإنسان، هي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أوزبكستان هي طرف في البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٤٠- كما ينبغي لأوزبكستان، باعتبارها دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن تضمن الاحترام والامتثال "للمبادئ الأساسية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من قبل موظفي إنفاذ القوانين"، التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (هافانا، من ٢٧ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠). وهذه المبادئ تقتضي من موظفي إنفاذ القانون تطبيق بعض القواعد من أجل الحفاظ على السلامة العامة والسلم الأهلي وفي الوقت ذاته، حماية الحق في الحياة وصون حرية الفرد وأمنه.

باء - تقييم هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان للوضع في أوزبكستان

٤١- تنظر لجنة حقوق الإنسان في الحالة في أوزبكستان ضمن إطار الإجراء السري المنصوص عليه وفقاً للقرار ١٥٠٣ (د-٤٨) والقرار ٣/٢٠٠٠ الصادرين عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي. فموجب هذا الإجراء، تنظر اللجنة في حالات بلدان يظهر فيها نمط ثابت من الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وقد عينت خبيراً مستقلاً لمتابعة حالة حقوق الإنسان في أوزبكستان.

٤٢- ويمكن إيجاز الشواغل الرئيسية ذات الصلة التي حددتها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة للجنة على النحو التالي: انتهاكات الحق في الحياة، ولا سيما إعدام السجناء بموجب حكم الإعدام رغم طلبات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان باتخاذ تدابير مؤقتة؛ وانتهاكات مبدأ منع

التعذيب، ولا سيما اللجوء إلى التعذيب بشكلٍ منهجي وواسع النطاق، والأرقام المرتفعة لحالات الإدانة القائمة عـــلى اعترافات انتُزعت تحت التعذيب، واستخدام "الجرائم المحلولة" معياراً لترقية الموظفين المسؤولين عن إنفاذ القوانين؛ وانتهاكات شروط المحاكمة المنصفة، ولا سيما عدم إتاحة إمكانية الاتصال بمحامٍ قانوني، وعدم استقلالية الجهـــاز القضائي وعدم احترام مبدأ "الفرص المتكافئة"؛ وعدم وضع تعريفٍ لـ "الأعمال الإرهابية"؛ وانتهاكات حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة ووسائط الإعلام وحرية تكوين الجمعيات وحرية الدين.

جيم - انتهاكات الالتزامات الدولية

٤٣- بالإضافة إلى انتهاك التشريع الوطني، ولا سيما المادة ٢٤ من الدستور، فإن أعمال القتل التي طالت عدداً كبيراً من الأشخاص، بمن فيهم النساء والأطفال، وقتل الجرحى فيما بعد، تبلغ حد الانتهاك الجسيم للمادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وللمبادئ الأساسية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من قبل موظفي إنفاذ القوانين.

٤٤- ويتعين على حكومة أوزبكستان، بوصفها طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أن تتقيد في جميع الأوقات وفي ظل كافة الظروف بالحقوق غير قابلة للاستثناء المدرجة في الفقرة ٢ من المادة ٤ من العهد. وهذه الحقوق تشمل الحماية من الحرمان التعسفي من الحق في الحياة، ومنع التعذيب أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وحرية الفكر والوجدان والدين. ويتعين عليها عدم تطبيق سياسات تمييزية.

٤٥- ويـــبدو أن القوات المسلحة وقوات الأمن قد انتهكت، بإطلاقها النار على الأشخاص، الأحكام التالية للمـــبادئ الأساسية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من قبل موظفي إنفاذ القوانين: الحكم العام رقم ٤ والفقرات من (أ) إلى (د) من الحكم العام رقم ٥ والحكمين الخاصين ٩ و١٠ بالاقتران مع الأحكام من ١٢ إلى ١٤.

٤٦- وبوجـــه خـــاص، ينص المبدأ ٩ من المبادئ الأساسية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من قبل موظفي إنفاذ القوانين على ضماناتٍ هامة بشأن استخدام الأسلحة النارية ضد الأشخاص، إلا في ظروف محددة. وهـــذه الظـــروف تشمل الدفاع عن النفس أو حماية الآخرين من خطر محدق بالقتل أو بالإصابة الخطيرة، ومنع ارتكاب جريمة بالغة الخطورة تنطوي على تهديد خطير للحياة، أو القبض على أي شخص يقاوم السلطة. ولا يجيز المبدأ ٩ استخدام الأسلحة النارية "إلا عندما تكون الوسائل الأقل تطرفاً غير كافية لتحقيق هذه الأهداف"، وفي أي حال، "لا يجوز استخدام الأسلحة النارية القاتلة عن قصد إلا عندما يتعذر تماماً تجنب ذلك من أجل حماية الأرواح".

٤٧- ويـــبدو مـــن الأحداث المتتابعة في أنديجان والواردة آنفاً أن هذه الضمانات لم تحترم. ويبدو أن القوات المســـلحة وقـــوات الأمن قد استخدمت القوة بشكل عشوائي وغير متناسب وتجاوزت إلى حد كبير الدفاع عن النفس أو أي غرضٍ مشروع لاستعادة القانون والنظام. كما تبين الإفادات التي وردت سابقاً أن هذه القوات لم تتخذ الإجراءات بقصد الدفاع عن أشخاص آخرين (الرهائن) أو حماية أرواحهم، فقد كانت تطلق النار بشكل عشوائي، كما يبدو، على الحشد الذي ضم متظاهرين ورهائن معاً.

٤٨- وعلاوةً على ذلك، لا يبدو أن المتظاهرين كانوا يشكلون خطراً مباشراً يبرر قتل المئات من الناس. وفي رأي الأشـــخاص الذين أُجريت معهم مقابلات أن الإجراءات التي اتخذتها القوات المسلحة وقوات الأمن لم تكن

بغرض فرض القانون وبسط النظام وإعادة اعتقال السجناء الذين هربوا من السجن، بل بالأحرى بهدف قتل أكبر عدد ممكن من الأشخاص، بمن فيهم النساء والأطفال.

٤٩- وإنه لأمر مزعج للغاية أن القوات المسلحة وقوات الأمن لم تحاول على ما يبدو استخدام وسائل غير عنيفة قبل أن تستخدم الأسلحة النارية ولم تطلق تحذيراً واضحاً باعتزامها استخدام الأسلحة النارية ولم تمارس ضبط النفس في استخدام هذه الأسلحة.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٥٠- يستخلص من المقابلات التي أجرتها البعثة أن هناك شهادات قوية ومتطابقة وموثوق بها لتأييد الاستنتاجات التالية:

(أ) في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٥، ارتكبت القوات العسكرية وقوات الأمن الأوزبكية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الحياة. واستناداً إلى ما رواه شهود العيان الذين أُجريت معهم مقابلات، من غير المستبعد أن تكون الحوادث قد بلغت حد القتل الجماعي؛

(ب) كانت المظاهرة في ساحة بابور تعبيراً عاماً عن الاستياء من محاكمة رجال الأعمال الـ ٢٣ الذين تسبب اعتقالهم في ضائقة مالية ومشاكل شخصية للسكان داخل أنديجان وحولها؛

(ج) رغم احتمال أن تكون الحوادث التي وقعت في الساعات الأولى من يوم ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٥ قد شكلت تهديداً خطيراً للقانون والنظام، فإن القوات المسلحة لم تتخذ على ما يبدو أية تدابير لحماية الأرواح ولم تحذر الأشخاص من التجمع في ساحة بابور؛

(د) لم تحاول القوات المسلحة وقوات الأمن استخدام وسائل غير عنيفة قبل استخدامها للأسلحة النارية، ولم تطلق أي تحذير واضح بشأن اعتزامها استخدام الأسلحة النارية، كما أنها لم تمتنع عن استخدام هذه الأسلحة، تمشياً مع المبادئ الأساسية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من قبل موظفي إنفاذ القوانين؛

(هـ) لم يكن بالإمكان التحقق بشكلٍ أكيد من حدوث عملية استيلاء على مبنى الإدارة الإقليمية ومن تفاصيلها ومرتكبيها، ومن عملية الاستيلاء على السجن وتحرير السجناء، ولهذا، فإن الأمر يحتاج إلى توضيح من خلال عملية تحقيق شاملة.

باء - التوصيات

٥١- **من الضروري أن تُنشأ على الفور لجنة دولية لتقصي الحقائق توفَر لها الأموال والموارد الكافية. وينبغي أن تكلف هذه اللجنة بمهمة التحقيق في أية انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ارتكبت خلال الحوادث التي وقعت في أنديجان في الفترة الواقعة بين ١٢ و١٤ أيار/مايو ٢٠٠٥ وخلال غيرها من الأحداث ذات الصلة، وتحديد الوقائع والظروف المتعلقة بهذه الانتهاكات، وقدر الإمكان، أولئك المسؤولين عنها. وقد تنطوي هذه**

المهمـــة كذلـــك على الاستعلام عما إذا كانت محاكمة رجال الأعمال الـ ٢٣ قد جرت وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وينبغي أن تضم اللجنة خبراء في الطب الشرعي والقذائف، فضلاً عن محققين لمسرح الجريمة. وينبغي لحكومة أوزبكستان أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع اللجنة. وينبغي أن تُزودها بالوسائل اللازمة لتمكينها من تنفيذ ولايتها وأن تكفل لها، تحديداً، حرية التنقل وحرية دخول جميع الأماكن ذات الصلة والحصول على كل الوثائق ذات الصلة، وحرية لقاء واستجواب جميع الأشخاص الذين في جعبتهم معلومات تعتبرها اللجنة ضرورية في ظل ظروف من السرية والكتمان، وأن تتخذ ترتيبات أمنية مناسبة للموظفين والوثائق، دون أن تفرض أي قيد على حرية التنقل، وأن توفر كذلك الضمانات لسلامة وأمن الضحايا والشهود المتعاونين معها. وينبغي أن يطلب إلى اللجنة التوصية باتخاذ أي إجراء آخر تعتبره ضرورياً.

٥٢- وينـــبغي، في ضـــوء المعلومات المتباينة بشأن عدد القتلى، أن يحدد أيضاً تحقيق كهذا ما حدث لجثث أولئك القتلى. كما أن هناك حاجة ملحة إلى تقفي أثر المختفين. ويتعين كذلك بذل الجهود للم شمل أسر الناجين.

٥٣- ومـــن الضروري أن يعاد النظر بدقة في مسؤولية أولئك الذين استولوا على السجن وعلى ممتلكات حكومية أخرى أو الذين ألحقوا الضرر بموظفي الدولة، بما فيها المسؤولية الجنائية عن العمل، وأن تحدد هويتهم وأن يواصل التحقيق في هذا الأمر.

٥٤- وينبغي لحكومة أوزبكستان أن تكفل تعويضاً مناسباً لأسر الضحايا ولأولئك الذين دمرت أو تضررت ممتلكاتهم خلال الأحداث.

٥٥- وثمـــة حاجة ملحة إلى وقف ترحيل طالبي اللجوء وشهود عيان حوادث أنديجان من الأوزبكيين إلى أوزبكســـتان، وذلـــك لاحتمال تعرضهم للتعذيب في حال عودتهم. ووفقاً لما أشارت إليه المفوضية السامية لحقـــوق الإنســـان ثمـــة حاجـــة ملحة إلى نقل اللاجئين الأوزبكيين المعترف بهم، فضلاً عن طالبي اللجوء في قيرغيزستان، إلى بلد ثالث، وقد اتخذت مبادرات ملائمة في هذا الشأن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع بهذه المهمة تحت إشراف المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

٥٦- ويجب أن تتاح للمجتمع الدولي إمكانية الوصول إلى ملتمسي اللجوء الأربعة الذين تم ترحيلهم من قيرغيزستان إلى أوزبكستان.

٥٧- وفي ضـــوء النمط الثابت لانتهاكات حقوق الإنسان في أوزبكستان، مثلما بينته ملاحظات الهيئات المنشـــأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وعبرت عنه توصيات الهيئات التي تتولى الإجراءات الخاصـــة للجنة حقوق الإنسان، فإنه يجوز للمجتمع الدولي أيضاً أن ينظر في ضرورة إنشاء آلية عامة للجنة حقـــوق الإنسان، وذلك من خلال تعيين مقرر خاص قطري أو خبير مستقل يكلف بإعداد تقارير عن التقدم المحـــرز في التطبيق الفعلي للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وفي ترجمتها إلى واقع عملي على الصعيد الوطني، وفي ضمان سيادة القانون في أوزبكستان، وتقديمها إلى اللجنة وكذلك إلى الجمعية العامة.

- - - - -